

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير الدورة الرابعة عشرة

٣١ آذار/مارس ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية ١٩٨٧

الملحق رقم ١٥



الأمم المتحدة
نيويورك ١٩٨٧

ملاحظات

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام
ويعني أيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى وثيقة
من وثائق الأمم المتحدة.

E/1987/35

E/ESCWA/14/12

87-0544

United Nations Publications

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
١	١	مقدمة
		الفصل
٢	٢ - ٣	الاول - القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٢	٢	ألف - قضايا مرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها
٢	٣	باء - قضايا مرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاحاطة علما بها
٤	٧ - ٤	الثاني - أعمال اللجنة منذ الدورة الثالثة عشرة
٤	٤	ألف - نشاطات الهيئات الفرعية
٤	٥	باء - نشاطات أخرى
٤	٧ - ٦	جيم - العلاقات مع الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات ...
٥	٦٤ - ٨	الثالث - الدورة الرابعة عشرة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ..
٥	١٧ - ٨	ألف - الحضور وتنظيم الأعمال
٦	١٨	باء - جدول الأعمال
٧	٦٤ - ١٩	جيم - وقائع الجلسات
١٥		الرابع - القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الرابعة عشرة

المرفقات

٢٥	المرفق الاول - تقرير اللجنة الفنية عن أعمال دورتها الخامسة الى الدورة الرابعة عشرة للاسكوا
٣١	المرفق الثاني - قائمة بالوثائق المقدمة الى اللجنة في دورتها الرابعة عشرة
٣٣	المرفق الثالث - قائمة بالمنشورات والوثائق الأساسية الصادرة عن اللجنة منذ الدورة الثالثة عشرة

مقدمة

١- يتناول هذا التقرير الفترة المنقضية منذ الدورة الثالثة عشرة للجنة، وقد اعتمدته اللجنة في جلستها الثالثة الختامية المعقودة في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ بصيغته التي عدل بها أثناء المناقشات في الجلسة الختامية.

الفصل الأول

القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ألف - قضايا مرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها

٢- في الجلسة العامة الثالثة المعقودة في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧، اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها الرابعة عشرة مشروع القرار التالي وأوصت بإحالته الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ الاجراء اللازم بشأنه:

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

ان يستذكر قراره ٨١/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٨٤ بشأن مسائل الموظفين والادارة في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا^(١)، وقراره ٥٩/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٨٦ بشأن الوضع المالي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

وقد نظر في قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٦١ (د-١٤)^(٢) المؤرخ في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ بشأن الموارد البشرية والمالية والشواغر في الامانة التنفيذية،

وان يلاحظ قلق أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لأن اللجنة التي لم يمض على انشائها أكثر من ثلاث عشرة سنة لم تتح لها الفرصة، نتيجة لانتقال مقرها عدة مرات، وللنمو السريع المفروض على ميزانيات الأمم المتحدة وللأزمة المالية التي تفاقمت في عام ١٩٨٦ ولا تزال مستمرة في عام ١٩٨٧، للوصول الى القدرة الفنية اللازمة لكي يكون لها أثر رئيسي على التنمية في المنطقة،

يرجو من الجمعية العامة أن تعترف بالوضع الخاص لالاسكوا، وأن توصي الامانة العامة بأن تمنح الاسكوا تخفيفاً من القيود الحالية بما يمكنها من الحصول على الموارد البشرية والمالية اللازمة لتمكينها من أداء المهام المكلفة بها على الوجه الأكمل.

باء - قضايا مرفوعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للاحاطة علماً بها

٣- كما اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالاجماع القرارات التالية^(٣) في دورتها الرابعة عشرة المعقودة في ٤-٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧:

(١) بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٥ أعيد تسمية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(٢) للاطلاع على نصوص القرارات، انظر الفصل الرابع فيما يلي.

(أ) القرار ١٥٤ (د-١٤) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧، الذي اعتمدت بموجبه التعديلات المقترحة على برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧،

(ب) القرار ١٥٥ (د-١٤) تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسح الأسر، وفيه تحت اللجنة المنظمات الدولية والجهات الممولة والصناديق العربية على توفير الدعم المالي والفني لأعضاء اللجنة لتنفيذ برامجها الوطنية في مجال المسوح الأسرية،

(ج) القرار ١٥٦ (د-١٤) برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩، وفيه تطلب اللجنة الى الأمين العام التنفيذي أن يرفع تقريراً الى الدورة السادسة للجنة الفنية حول ما قد يطرأ من تعديلات على برنامج العمل على ضوء ملاحظات اللجنة الفنية في دورتها الخامسة،

(د) القرار ١٥٧ (د-١٤) الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٩٩٠-١٩٩٥، وفيه تطلب الى الأمين العام التنفيذي عند صياغة مشروع الخطة متوسطة الأجل أن تكون الأولويات متسقة مع السمات والخصائص المميزة للمنطقة،

(هـ) القرار ١٥٨ (د-١٤) عقد الدورات الوزارية مرة كل سنتين، وفيه قررت اللجنة عقد دوراتها في العادة كل سنتين في شهر نيسان/أبريل في موعد يتقرر باتفاق مسبق بين أعضاء اللجنة،

(و) القرار ١٥٩ (د-١٤) النصاب القانوني للجنة وهيئاتها الفرعية، وفيه تقرر تعديل النظام الداخلي للجنة بحيث يكون للرئيس حق افتتاح الجلسات والبدء بالمناقشة عند حضور ثلث الأعضاء، على أن يكون حضور أغلبية الأعضاء ضروريا لاتخاذ القرارات،

(ز) القرار ١٦٠ (د-١٤) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني، وفيه طلبت من الأمين العام التنفيذي إيلاء عناية خاصة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمخيمات الفلسطينية في لبنان مع الاستمرار في العمل بمضمون القرارات الصادرة عن اللجنة في دوراتها السابقة والمتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني،

(ح) القرار ١٦١ (د-١٤) الموارد البشرية والمالية والشواغر في الامانة التنفيذية، وهذا القرار هو موضوع الفصل الأول، الفقرة ألف أعلاه،

(ط) القرار ١٦٣ (د-١٤) دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الأجهزة الحكومية الدولية للامم المتحدة العاملة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وفيه ترجو اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يأخذ ملاحظاتها في الاعتبار لدى اعتماده للدراسة المتعمقة.

الفصل الثاني

أعمال اللجنة منذ الدورة الثالثة عشرة

ألف- نشاطات الهيئات الفرعية

٤- اللجنة الفنية هي الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وقد عقدت اللجنة الفنية دورتها الخامسة في مقر الاسكوا ببغداد في الفترة من ٣١ آذار/ مارس الى ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٧. وترد خلاصة تقرير اللجنة الفنية في المرفق الأول لهذا التقرير.

باء- نشاطات أخرى

٥- يستعرض تقرير الأمين العام التنفيذي عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل E/ESCWA/C.1/ 14/4(Part I) و Add.1 و E/ESCWA/C.1/14/4(Part II) و Add.1 و E/ESCWA/C.1/14/4/Add.1-3 وتصوبياتها مختلف أنشطة الاسكوا خلال الفترة منذ الدورة الثالثة عشرة. كذلك تستعرض الوثائق E/ESCWA/14/9/Add.1-2 أنشطة اللجنة المدعومة بموارد من خارج الميزانية العادية للأمم المتحدة.

جيم - العلاقات مع الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات

٦- اضطلعت الأمانة التنفيذية للجنة خلال عام ١٩٨٦ بكثير من الأنشطة المشتركة مع الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وشملت تلك الأنشطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية. ويرد وصف لهذه الأنشطة في تقرير الأمين العام التنفيذي ومذكراته المشار إليها في القسم باء أعلاه.

٧- ومنذ الدورة الثالثة عشرة للجنة أجري عدد كبير من الاتصالات مع المؤسسات الوطنية والدولية خارج منظومة الأمم المتحدة ومن بينها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية الذي خاطبه الأمين العام التنفيذي خلال اجتماعه في الرياض في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٧. كذلك تجدر الإشارة الى مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٧ والاتفاق الموقع مع البنك الاسلامي للتنمية في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٧، وكلاهما لأغراض التعاون. كذلك تم خلال الفترة المستعرضة بحث التعاون في مباحثات عالية المستوى مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق الخليج العربي، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل العربية، وصندوق النقد العربي.

الفصل الثالث

الدورة الرابعة عشرة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ألف - الحضور وتنظيم الأعمال

- ٨- عقدت الدورة الرابعة عشرة للاسكوا اجتماعها على المستوى الوزاري في مقرها ببغداد (الجمهورية العراقية) في الفترة من ٤ الى ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ وشملت أعمالها عقد ثلاث جلسات.
- ٩- حضر الدورة مندوبون^(١) عن أعضاء اللجنة: المملكة الاردنية الهاشمية، والامارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعمان، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والجمهورية العربية اليمنية، واليمن الديمقراطية.
- ١٠- واستنادا الى احكام المادة ٦٣ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا شاركت في أعمال الدورة الرابعة عشرة للجنة بصفة مراقب كل من الدول التالية الأعضاء في الامم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة، من غير الأعضاء في الاسكوا: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، اندونيسيا، جمهورية المانيا الاتحادية، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، الجمهورية الديمقراطية الألمانية، جيبوتي، رومانيا، السودان، سويسرا، الصين، فرنسا، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ١١- وحضر الدورة مراقبون يمثلون منظمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، برنامج الاغذية العالمي، برنامج الامم المتحدة للبيئة، مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، منظمة العمل الدولية.
- ١٢- وشارك في الدورة ايضا بصفة مراقب ممثلون عن المنظمات الاقليمية الحكومية وغير الحكومية التالية: الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، الاتحاد العربي للصناعات الهندسية، الاتحاد العربي للنقلين البحريين، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، صندوق النقد العربي، المعهد العربي للتخطيط، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، المنظمة العربية للمواصلات والمقاييس، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك)، منظمة العمل العربية.
- ١٣- كما شارك في الدورة ايضا بصفة مراقب ممثلون عن الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية العراقية، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية.

(١) للاطلاع على أسماء المشتركين في الدورة، انظر الوثيقة E/ESCWA/14/INF.3/Rev.2.

١٤- وشارك في الدورة بصفة مراقب ممثل عن مجلس التعاضد الاقتصادي (CMEA).

انتخاب أعضاء المكتب

١٥- انتخبت اللجنة بالاجماع في جلستها الاولى المعقودة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٧ معالي هشام حسن توفيق (العراق) رئيسا للدورة الرابعة عشرة، ومعالي علي أحمد الأنصاري (قطر) وسعادة قاسم محمد المقداد (الجمهورية العربية السورية) نائبين للرئيس وسعادة سيد قاسم المصري (مصر) مقررا للدورة.

وثائق التفويض

١٦- عملا بالمادة ١١ من النظام الداخلي، قام أعضاء المكتب بفحص أوراق اعتماد الوفود فوجدوها مستوفية الشروط.

تنظيم الاعمال

١٧- في جلستها الاولى المعقودة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٧ اعتمدت اللجنة لتنظيم أعمالها المقترحات التي تضمنتها الوثيقة E/ESCWA/14/2/Rev.1 مع تعديلات اقترحها أعضاء الوفود.

باء- جدول الاعمال

١٨- أقرت اللجنة في جلستها الاولى مشروع جدول الاعمال الوارد في الوثيقة E/ESCWA/14/1 على النحو التالي^(١):

١- افتتاح الدورة

٢- انتخاب أعضاء المكتب

٣- إقرار جدول الاعمال

٤- تنظيم الاعمال

(١) الوثيقة E/ESCWA/14/1/Rev.1.

- ٥- دعوة الدول الاعضاء في الامم المتحدة والوكالات المتخصصة التي ليست أعضاء في الاسكوا للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الرابعة عشرة للجنة
- ٦- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة
- ٧- مناقشة واعتماد تقرير اللجنة الفنية بما في ذلك:
 - (أ) مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥
 - (ب) قضايا الرعاية الاجتماعية الانمائية:
- ٨- الوضع المالي للجنة
- ٩- قضايا او مشكلات معينة تواجهها بلدان المنطقة (قرار اللجنة ١١٩ (د-١٠))
(الآثر الاقتصادي لعودة المغتربين على البلدان المصدرة للأيدي العاملة: دراسات حالة عن مصر والاردن والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية)
- ١٠- دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الاجهزة الحكومية الدولية للامم المتحدة العاملة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي
- ١١- مسائل اخرى
- ١٢- مناقشة واعتماد تقرير الدورة الرابعة عشرة للاسكوا.

جيم - وقائع الجلسات

- ١٩- افتتح الدورة معالي طه ياسين رمضان النائب الاول لرئيس الوزراء بالجمهورية العراقية بكلمة رحب فيها بالمشاركين وأعرب عن تمنياته بالنجاح لأعمال الدورة، وعن ثقته في أن مناقشات الاجتماع ستسهم في توجيه برامج اللجنة نحو تحقيق تنمية عربية متوازنة مستقلة تستند الى القدرات الذاتية العربية الجماعية.
- ٢٠- وأشار الى المشاكل المالية الملحة والعاجلة التي تعاني منها الامم المتحدة والمنظمات والجهزة التابعة لها، ودعا الى اتخاذ تدابير من شأنها تحسين الاداء وتوجيه البرامج بما يؤدي الى زيادة فعاليتها.

٢١- وأكد دعم العراق للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة وتصميمه على العمل من أجل تعزيز المؤسسات الدولية، ومنها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بهدف تمكينها من تحقيق أهدافها الانسانية النبيلة.

٢٢- وتحدث عن تدهور الحالة السياسية والاقتصادية العالمية وتعاضم الأخطار والتحديات في العالم. وأكد أن التوصل الى حلول حقيقية دائمة لمشاكل الاقتصاد العالمي يتطلب تعزيز الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتنفيذ المبادئ والقواعد الخاصة بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، وانجاز أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث، وتطبيق القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة بشأن إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

٢٣- وأشار الى الحرب العراقية الايرانية، وذكر ان استمرار هذه الحرب، بالإضافة الى قيام الكيان الصهيوني بدور تخريبي في المنطقة والى تدهور البيئة الاقتصادية الدولية، تشكل جميعها عوائق كبيرة أمام اضطلاع اللجنة بمهامها السامية التي حددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مما يتطلب تضافر الجهود الخيرة من أجل التغلب على جميع العراقيل بما يمكن اللجنة من القيام بواجبها وتنفيذ برامج عملها.

٢٤- وتحدث رئيس الدورة الثالثة عشرة للجنة فرحب بالحاضرين وأعرب عن أمله في أن تحقق الدورة الرابعة عشرة للجنة الطموحات المشتركة بين أعضائها.

٢٥- واستعرض الوضع الاقتصادي العالمي والاقليمي، وأعرب عن القلق إزاء تزايد تآكل النزعة التعددية الأطراف والاستعاضة عنها بترتيبات ثنائية ذات نهج ضيق.

٢٦- وأكد على الحاجة الى اتباع نهج عالمي جديد من أجل حل الازمة الاقتصادية الحالية، والى تعميق وتوسيع العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس من المساواة والمصلحة المتبادلة بقصد النهوض بأهداف النمو والتنمية بما يحقق حياة أفضل للأجيال القادمة.

٢٧- وأشار الى الانجازات العديدة التي حققتها اللجنة خلال الفترة الواقعة بين الدورتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة، وأعرب عن تقديره لاهتمام اللجنة بالشؤون الاجتماعية الانمائية تعبيراً عن أهمية التنمية الاجتماعية التي تمثل بالفعل الوجه الآخر للتنمية الاقتصادية.

٢٨- وتليت رسالة الأمين العام للأمم المتحدة التي تحدث فيها عن الحالة الاقتصادية العالمية، وذكر أن الظروف لا تزال صعبة خصوصاً بالنسبة للبلدان النامية التي اضطرت غالبيتها الى اتخاذ تدابير كانت شديدة الوطأة على مستويات الاستثمار، كما كانت لها آثار سيئة على رفاه شعوب تلك البلدان.

٣٩- وأشار الى أن انخفاض عائدات النفط، علاوة على انخفاض قيمة الدولار، قد حدا ببلدان منطقة الاسكوا الى تخفيض الانفاق الحكومي، الأمر الذي أدى الى زيادة حدة الظروف الانكماشية السائدة في المنطقة.

٣٠- وقال ان الامم المتحدة قد شهدت، ايضا، أزمة مالية حادة في عام ١٩٨٦، وأنه كان لا بد من اتخاذ تدابير تقشيفية لمواجهة مشكلات السيولة التي نتجت عن تلك الأزمة. وأشار الى ان هذه التدابير قد تركت انعكاساتها على جميع كيانات الامم المتحدة بما فيها الاسكوا.

٣١- وذكر أنه مما يدعو للتفاؤل أن الدورة الحادية والأربعين للامم المتحدة قد اتخذت قرارا بتعديل اجراءات الميزنة وبإدخال اصلاحات ادارية في المنظمة، وأعرب عن الأمل في أن تؤدي هذه التدابير الى تحقيق الاستقرار المالي للمنظمة.

٣٢- وقال ان التصدي لتحديات المستقبل يتطلب ايجاد حلول للمشكلات التي تعاني منها منطقة الشرق الاوسط. وأشار الى ان توقف الجهود السلمية يشجع التطرف ويهدد بتكرار أعمال العنف على نطاق أوسع. وأكد على ضرورة التوصل الى وسيلة لبدء المفاوضات باشتراك جميع الأطراف المعنية، وذكر أنه يقوم، في هذا الصدد، بجهد خاص من أجل الدعوة الى عقد مؤتمر سلام دولي بشأن الشرق الاوسط.

٣٣- وأشار الى الحرب الدائرة بين ايران والعراق منذ امد طويل وقال ان هذه الحرب قد سببت كثيرا من المعاناة وتعتبر مصدرا لتوترات خطيرة في المنطقة. وذكر ان الامم المتحدة قد تمكنت، الى حد ما، من تخفيف بعض الجوانب البشعة لهذا النزاع، ولكنها لم تتوصل، حتى الان، الى الوسائل الكفيلة بإنهاء هذه الحرب.

٣٤- وأعرب في نهاية كلمته عن ايمانه بأن اللجنة ستمكن، بالدعم القوي الذي تقدمه الدول الاعضاء، من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجه المنطقة.

٣٥- وألقى الأمين العام التنفيذي كلمة رحّب فيها بالحاضرين وأشاد بدعم الحكومة العراقية والشعب العراقي اللّبي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٣٦- وذكر ان اقتصادات منطقة غربي آسيا ما زالت تعاني من التأثيرات الناجمة عن تفاعل مجموعة من العوامل الاستثنائية والحادة في المجالين السياسي والاقتصادي، وأهمها انخفاض أسعار النفط الذي انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي وعلى معدلات التنمية في معظم بلدان المنطقة. وأضاف أنه لا يمكن إغفال ما للظروف السياسية المدمرة التي تهيمن على المنطقة من تأثيرات خطيرة وبعيدة الغور لا على امكانيات التنمية والبناء الاجتماعي فحسب، بل وأيضا على أمن الشعوب ومصائرهما. وأعرب عن تقديره لمحاولات السلام الصادقة التي تصدر في العراق وفي فلسطين المحتلة ولبنان.

٣٧- وقال ان أقطار المنطقة قد قامت، في ظل هذه الظروف البالغة الصعوبة، بجهود دؤوبة للخروج من حالة الكساد الاقتصادي، واتخذت مجموعة من الإجراءات لمواجهة تلك الحالة والتغلب على آثارها. وأشار الى أن معظم دول المنطقة قد واصلت انتهاج سياسات ترشيد الانفاق العام بتقليص بعض بنود الانفاق الجاري والتركيز في مجال الاستثمار على المشاريع ذات الأولوية العالية في خططها الانمائية. كما أشار الى أن الدول المنتجة للنفط في المنطقة استطاعت، بالتعاون مع غيرها من الأقطار المصدرة للنفط، تثبيت أسعار النفط وإيقاف الانهيار الذي شهدته في نهاية عام ١٩٨٥ وفي النصف الأول من عام ١٩٨٦. وذكر أن معظم أقطار المنطقة تسعى، في نطاق استراتيجيتها، الى تطوير الموارد المحلية وتحسين استخدامها، كما تسعى الى استخدام طاقاتها الكامنة وتحرير امكانياتها في ظل ظروف صعبة.

٣٨- وذكر أن منظمة الاسكوا قد واكبت التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحادة في المنطقة وأنه يسعى الى زيادة فعالية عمل اللجنة بهدف استغلال طاقاتها وقدراتها كاملة وتطوير اللجنة كي تقوم بدورها كمركز انمائي اقليمي في منظمة الامم المتحدة. وأشار الى أنه قد قام بالعديد من الزيارات للتشاور مع الجهات المعنية بخصوص تطوير أعمال الاسكوا.

٣٩- وأضاف الأمين العام التنفيذي أنه قد اقترح التركيز على عدد محدود من البرامج والاختصاصات ذات الأولويات التي تتناسب مع الامكانيات والموارد المتاحة وذلك بهدف زيادة فعالية اللجنة. وقال أنه يمكن تجميع هذه الأولويات المختارة في عدد محدد من المحاور الأساسية وتطبيق النهج المتكامل عليها ليشمل العديد من الاختصاصات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية في معالجة هذه المحاور ولتوفير النظرة الشاملة لقضايا محددة والاستفادة من الميزة النسبية للاسكوا كمؤسسة تشمل نشاطاتها الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتنمية.

٤٠- وأشار الى أن التحضير للخطة متوسطة الأجل يتزامن مع الأزمة التي تعاني منها الامم المتحدة، ومن ثم فإن اللجنة قد عكفت على مضاعفة جهودها لزيادة الموارد المتاحة من خارج الميزانية العادية، وذلك من خلال الاتصالات التي قام بها وزملاؤه في البلدان الأعضاء والدول الممولة للاسكوا من خارج المنطقة. وأعرب عن شكره لحكومات الدول التي أبدت تفهما ودعما لنشاطات الاسكوا.

٤١- وقال ان الاسكوا قد قامت، منذ الاجتماع الأخير للجنة، بمضاعفة جهودها في سبيل تطوير علاقاتها مع المنظمات والصناديق الإقليمية والعربية وتوسيع مجالات العمل والتنسيق معها. وأضاف أنه قد تم أيضا تعزيز علاقات الاسكوا مع عدد من المنظمات والمؤسسات العربية والاسلامية العاملة في حقل الإنماء الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال عقد اتفاقيات تعاون أو تبادل مذكرات تفاهم.

٤٢- وذكر ان الامم المتحدة لا تزال تمر بفترة عصيبة وأن التدابير والإجراءات التي طبقها الأمين العام للامم المتحدة منذ عام، والتي تشمل تجميد التعيينات، لا تزال سارية المفعول وكان لها انعكاسات سلبية على أعمال اللجنة ونشاطاتها. وأعلن تأييده الكامل للجهد الاصلاحى الذاتى الذي تقوم به الامم

المتحدة. وأعرب عن الأمل في أن ينتج عن هذه الجهود ما يعزز جهود الأمم المتحدة التنموية ويدعم مؤسساتها وأجهزتها المختصة لتتلقى هذه الجهود وتتضافر مع الجهود الخيرة للدول الأعضاء.

١- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة (البند ٦ من جدول الأعمال)

٤٣- أوضح الأمين العام التنفيذي للاجتماع الوزاري أن اللجنة الفنية قد أطلعت على نشاطات الاسكوا خلال عام ١٩٨٦ من خلال الوثائق التالية وتنقيحاتها: E/ESCWA/C.1/14/4(Part I) و Corr.1 و Add.1 و (Part II) و Corr.1 و Add.1 و E/ESCWA/C.1/14/4/Add.1 و Corr.1 و Add.2-3 و Add.3/Corr.1.

٤٤- وذكر أن هذه الوثائق تبرز الأنشطة الفنية التي اضطلعت بها اللجنة في السنة الماضية في إطار كل برنامج وفق برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧، كما تبرز نشاطات المساعدة الفنية التي قدمتها الاسكوا للدول الأعضاء.

٤٥- وأوضح أنه تم انجاز ٣٧ من أصل ٤٣ ناتجا مبرمجا لعام ١٩٨٦ كما تم احراز تقدم كبير في ٦١ ناتجا. وبذلك تكون اللجنة قد أنجزت حوالي ٤٠ في المائة من برنامجها للعامين ١٩٨٦-١٩٨٧ بالرغم من استمرار المعدل المرتفع للشواغل في الشعب الفنية.

٤٦- وأشار الى أنه نظرا لارتفاع معدل الشواغل الذي يفوق ثلث الوظائف الفنية، واستمرار تجميد التعيينات بسبب الازمة المالية فقد وافقت اللجنة الفنية على اقتراح الامانة التنفيذية بإجراء بعض التعديلات على برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ لا تتجاوز ١٨ في المائة من مجموع النواتج.

٤٧- وقد وافقت اللجنة على تقرير الأمين العام التنفيذي في إطار إقرارها لتقرير اللجنة الفنية (انظر الفقرة التالية).

٢- مناقشة واعتماد تقرير اللجنة الفنية (البند ٧ من جدول الأعمال)

(E/ESCWA/14/5/Rev.1 و E/ESCWA/C.1/14/12/Rev.1)

٤٨- ناقشت الدورة تقرير اللجنة الفنية وتمت الموافقة عليه بعد إدخال بعض التعديلات التي اقترحها أعضاء الوفود (انظر خلاصة التقرير في المرفق الأول).

(١) مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، الاطار العام والأولويات

(E/ESCWA/C.1/14/9/Rev.1)

٤٩- في إطار مناقشة الدورة لتقرير اللجنة الفنية اعتمد مشروع القرار الذي وافقت عليه اللجنة الفنية بخصوص الاطار العام والأولويات للخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ مع تعديل الفقرة ٢ من منطوق القرار (انظر نص القرار في الفصل الرابع، القرار رقم ١٥٧ (د-١٤)).

٥٠- وطلبت الدورة من الأمين العام التنفيذي إرسال مذكرة الى الدول الاعضاء يطلب فيها ملاحظاتها على الخطة متوسطة الأجل طبقا للقرار المذكور.

(ب) قضايا الرعاية الاجتماعية الانمائية

١' التشاور الاقليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية
(E/ESCWA/14/7)

٢' عقد الأمم المتحدة للمعوقين (E/ESCWA/14/8 و Corr.1)

٥١- قدم الأمين العام التنفيذي عرضا موجزا للوثائق المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال وذكر ان اللجنة الفنية قد اعتمدت الشق الأول من الوثيقة الخاصة بالتشاور الاقليمي، وطلبت من الأمانة التنفيذية للاسكوا اعادة النظر في الدراسة وملخصها المرفق بالوثيقة E/ESCWA/14/7. أما بالنسبة للوثيقة الخاصة بعقد الأمم المتحدة للمعوقين E/ESCWA/14/8 و Corr.1 فقد أشار الأمين العام التنفيذي الى أنها تتضمن الأنشطة التي قامت بها مختلف منظمات الأمم المتحدة على الصعيدين الدولي والاقليمي والتي أدت الى معالجة قضية المعوقين في مشروع برنامج عمل اللجنة لعامي ١٩٨٨-١٩٨٩ وفي مشروع الخطة متوسطة الأجل ١٩٩٠-١٩٩٥.

٥٢- ووافقت اللجنة على أن تقوم الأمانة التنفيذية بإرسال الدراسة المذكورة أعلاه الى أعضاء الاسكوا لإبداء آرائهم ومقترحاتهم قبل عرضها على اجتماع التشاور الاقليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية. كما وافقت اللجنة على الوثيقتين الخاصتين بعقد الأمم المتحدة للمعوقين E/ESCWA/14/8 و Corr.1 دون إبداء أية ملاحظات.

٣- الوضع المالي للجنة (البند ٨ من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/14/9 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و Add.2)

٥٣- استعرض الأمين العام التنفيذي الوضع المالي للجنة فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية العادية للجنة والموارد الداعمة لبرامج اللجنة من خارج الميزانية وحساب المساهمات المالية للنشاطات الاقليمية للاسكوا.

٥٤- وقد أحاطت اللجنة علما بما استعرضه الأمين العام التنفيذي دون إبداء أية ملاحظات.

٤- قضايا أو مشكلات معينة تواجهها بلدان المنطقة (قرار اللجنة ١١٩ (د-١٠)): (الأثر الاقتصادي لعودة المغتربين على البلدان المصدرة لليد العاملة: دراسات حالة عن مصر والأردن والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية)
(البند ٩ من جدول الأعمال) (E/ESCWA/14/10)

٥٥- قدم الأمين العام التنفيذي ملخصاً للدراسة المعنونة «أثر عودة العمالة المهاجرة: دراسة استطلاعية بالنسبة إلى بعض الدول المصدرة للعمالة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا»؛ وذكر أن الهدف من عرض هذا الملخص هو المناقشة والحوار والاستئناس بالآراء فيما يتعلق بموضوع الدراسة.

٥٦- وقد أشاد بعض المندوبين بالدراسة وبالجهد الذي بذل في إعدادها وتناولوا بعض جوانبها بالتفصيل. وقد أثارت بعض الملاحظات التي تتعلق بمنهج العمل ومصادر المعلومات وعمومية التوصيات. وأشار إلى أن هناك مغالاة في بعض التقديرات الخاصة بالعمالة العائدة وإلى أن الدراسة لم تتناول الآثار الإيجابية بشكل محدد.

٥٧- وذكر مندوب العراق أن القرار الخاص بتخفيض الحد الأقصى المسموح بتحويله إلى الخارج من أجور الوافدين العاملين بالقطاع الخاص في العراق هو إجراء تنظيمي ويقتصر على القطاع الهامشي أي العمالة السائبة فقط، ولا يشمل العاملين في الدولة وفي القطاع الاشتراكي والعاملين بعقود في القطاع الخاص (الخاضعين للضمان).

٥٨- وأوصت اللجنة بأن توافي الدول الأمانة التنفيذية بأية ملاحظات قد تكون لديها حول هذه الدراسة حتى تأخذها في الاعتبار عند إعادة تنقيحها.

٥- دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الأجهزة الحكومية الدولية للأمم المتحدة العاملة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي (البند ١٠ من جدول الأعمال) (E/ESCWA/14/11)

٥٩- بين الأمين العام التنفيذي للأعضاء أن الموضوعات المطروحة في إطار هذا البند تشكل جزءاً من العملية المستمرة لإصلاح منظمة الأمم المتحدة، وأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي شكل لجنة خاصة لإجراء دراسة متعمقة لهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة ووظائفها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وأنه قد طلب من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إبداء وجهة نظرها حول موضوعات ثلاثة هي: (١) تبسيط الهيكل الحكومي الدولي للإسكوا وترشيده والتعليق على القنوات التي تنتقل بواسطتها توصيات اللجنة؛ (٢) فترات انعقاد اجتماعات الأجهزة الحكومية الدولية؛ (٣) خبرة اللجان الإقليمية منذ عام ١٩٧٧ فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٣ بشأن اللامركزية.

٦٠- وقد اعتمدت الدورة مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع (انظر نص القرار في الفصل الرابع، القرار رقم ١٦٢ (د-١٤)).

٦- مسائل أخرى (البند ١١ من جدول الأعمال)

٦١- في إطار هذا البند تم بحث مشروع القرارين التاليين:

(أ) مشروع قرار حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني

٦٢- تقدم وفد منظمة التحرير الفلسطينية بهذا المشروع وقد طلب ممثل لبنان تسجيل تحفظ وفد بلاده على المشروع لكونه لا يحدد المسؤول عما جاء في الفقرة ٣ من الديباجة من حصار وتدمير وتجويع وتهجير لسكان المخيمات في لبنان وحتى لا تفسر الأمور على غير حقيقتها ولأنه ليس لديه أي معلومات رسمية عن الوضع.

٦٣- وأكد رئيس الوفد السوري على موافقة وفده على القرار مع إدخال تعديل على نفس الفقرة بحيث يضاف إليها عبارة «مع تقديرها للجهود المبذولة لإعادة الأمن والاستقرار في تلك المخيمات». مع تأكيد على أن بلاده مع كل قرار وعلى كافة المستويات لصالح الشعب العربي الفلسطيني إذا كانت هذه القرارات تخدم قضية الشعب الفلسطيني في التحرر والعودة.

٦٤- وبعد المناقشة تم اعتماد مشروع القرار دون أي تعديل (انظر نص القرار في الفصل الرابع، القرار رقم ١٦٠ (د-١٤)).

(ب) مشروع قرار بشأن الموارد البشرية والمالية والشواغر في الأمانة التنفيذية

٦٥- تم اعتماد مشروع القرار المذكور أعلاه (انظر نص القرار في الفصل الرابع، القرار رقم ١٦١ (د-١٤)).

٧- بيانات المراقبين

٦٦- أدلى ببيانات أمام الدورة ممثلو الدول والمنظمات التالية: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ألمانيا الاتحادية، بلغاريا، بولندا، تركيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، يوغوسلافيا، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، منظمة الطيران المدني الدولية، مجلس التعاقد الاقتصادي (CMEA).

الفصل الرابع

القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الرابعة عشرة

١٥٤ (د-١٤) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

ان تحيط علماً بالتغيرات المقترحة إدخالها على برنامج العمل وأولوياته خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ كما هو وارد في تقرير الأمين العام التنفيذي^(١) حول متابعة قرار اللجنة المرقم ١٤٢ (د-١٣)،

وان تلاحظ الأزمة المالية التي تمر بها منظومة الأمم المتحدة وتأثيرها على برامج اللجنة وحسن أدائها،

١- تلاحظ مع التقدير التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧؛

٢- تعتمد بناء على توصيات اللجنة الفنية، التعديلات المقترحة على برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ كما تضمنه تقرير الأمين العام التنفيذي^(١).

الجلسة العامة الثالثة

٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧

١٥٥ (د-١٤) تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسح الأسر (*)

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

ان تحيط علماً بتقرير الأمين العام التنفيذي عن التقدم المحرز في مجال التعاون الفني وبخاصة في مجال تعزيز القدرات الوطنية لمسوح الأسر^(٢)،

(*) أقرت اللجنة الفنية مشروع القرار في جلستها الثالثة المعقودة في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٧.

(١) الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/4(Part I)/Add.1.

(٢) Add.1 و E/ESCWA/C.1/14/4(Part II).

وان تستذكر ان برنامج تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسح الأسر قد وضع لمساعدة أعضاء اللجنة للحصول، من خلال المسوح الأسرية، على تدفق مستمر من المعلومات الإحصائية اللازمة لإعداد وإقرار الخطط والسياسات الإنمائية ولتنمية القدرات الوطنية لديها للقيام بتلك المسوح،

وان تشير الى التقارير الصادرة عن الاجتماع الثاني لرؤساء الأجهزة الإحصائية^(٣) والاجتماع الثلاثي لمراجعة مشروع مسح الأسر الاقليمي RAB/80/009 والتوصيات الصادرة عنهما بشأن أهمية استمرار فترة عمل المشروع حتى نهاية عام ١٩٩١،

وان تشير ايضا الى مشاركة اللجنة في مدخلات المشروع الاقليمي وخططها المستقبلية لزيادة دعمها للمشروع في ضوء الميزانية المقترحة في الاجتماع الثلاثي لمراجعة المشروع، الذي عقد في آذار/مارس ١٩٨٧،

وان تشكر برنامج الامم المتحدة الانمائي على اهتمامه ببرنامج تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسح الأسر ومساهمته في تمويل المشروع الاقليمي،

وان تلاحظ ان عددا من الأعضاء التي أعدت برامج مفصلة لمسوح أسرية لم تتمكن بعد من تحقيق الاعتماد الذاتي بسبب عدم توفر الموارد الفنية والمالية والمعوقات التي أشار إليها تقرير الاجتماع الثلاثي لمراجعة المشروع،

وان تلاحظ ايضا أن انجاز المسوح الأسرية في المشاريع القطرية يعتمد الى حد بعيد على الخدمات الفنية التي يقدمها المشروع الاقليمي،

١- تؤكد على أهمية استمرارية المشروع حتى نهاية عام ١٩٩١، وتحت برنامج الامم المتحدة الانمائي على الاستمرار في المساهمة والتمويل في المشروع بما لا يقل عن مستوى المساهمة الحالية. كما تطلب الى منظمة العمل الدولية تعيين مستشار اقليمي ضمن اطار هذا المشروع؛

٢- تحث المنظمات الدولية والجهات الممولة والصناديق العربية على توفير الدعم المالي والفني لأعضاء اللجنة لتنفيذ برامجها الوطنية في مجال المسوح الأسرية.

الجلسة العامة الثالثة

٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧

١٥٦ (د-١٤) برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

ان تستذكر قراراتها ١١٤ (د-٩) المؤرخ في ١٢ ايار/مايو ١٩٨٣ و ١٣٥ (د-١١) المؤرخ في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤ اللذين يحددان اختصاصات اللجنة الفنية،

وان تلاحظ مع التقدير برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ المقترح من قبل الامانة التنفيذية^(٤)،

وان تأخذ بعين الاعتبار الازمة المالية التي تمر بها الامم المتحدة وتأثيرها على البرنامج،

١- تقر بناء على توصيات اللجنة الفنية، برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩^(٤) آخذة بعين الاعتبار الموارد المحددة المتاحة ولوائح الامم المتحدة البرامجية المعمول بها؛

٢- تطلب الى الامين العام التنفيذي أن يرفع تقريراً الى الدورة السادسة للجنة الفنية حول ما قد يطرأ من تعديلات على برنامج العمل على ضوء ملاحظات اللجنة الفنية في دورتها الخامسة.

الجلسة العامة الثالثة

٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧

١٥٧ (د-١٤) الخطة متوسطة الاجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

ان تستذكر قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة، وخاصة احكامه المتعلقة بدور اللجان الاقليمية في تطوير التنسيق على الصعيد الاقليمي وبمهام ومسؤوليات هذه اللجان في عملية تخطيط واستعراض البرامج،

وان تستذكر ايضاً قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٣٦ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن تخطيط البرامج، وخاصة الفرع (الف) من هذا القرار،

(٤) E/ESCWA/C.1/14/8 و Corr1-2.

وان تأخذ في اعتبارها التقرير النهائي لاجتماع الخبراء حول الخطة متوسطة الاجل ١٩٩٠-١٩٩٥^(٥)،

١- تؤكد الحاجة الى ضمان ان تعكس الخطة اولويات التنمية لاجتماع اللجنة ومتطلباتها بشكل كامل ومتناسق على ضوء التطورات المستجدة في المنطقة وفي العالم؛

٢- تصادق في هذا السياق على الإطار العام والاولويات للخطة متوسطة الاجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥^(٦) على ضوء الاولويات المدرجة أدناه مع مراعاة ما قد يرد من ملاحظات من الاعضاء على الخطة المفصلة خلال ثلاثة أشهر من تاريخه؛

٣- تطلب الى الأمين العام التنفيذي:

(أ) عند صياغة مشروع الخطة متوسطة الاجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥: ان تكون الاولويات متسقة مع السمات والخصائص المتميزة للمنطقة وتكثيف الجهود على البرامج التي تعنى بقطاعي الزراعة والصناعة وعلى النشاطات المتعلقة بالأمن الغذائي والمياه والمعادن والطاقة الجديدة والمتجددة ، والعلم والتكنولوجيا، وبالتحديد التكنولوجيا المتقدمة وتكنولوجيا المعلومات، والمعلوماتية، والتنمية الاجتماعية، وتنمية الموارد البشرية، والتنمية الادارية، التي تدرج ضمن الاولويات التي يمكن ان تراعيها اللجنة عند وضع وتنفيذ برامجها ضمن حدود الموارد المتاحة، والعمل على تحقيق الميزة النسبية للاستكشاف كمؤسسة متعددة الاختصاصات وعلى زيادة فعاليتها في المنطقة كي تستطيع القيام بتجميع هذه الاولويات في عدد محدد من المحاور الاساسية وتطبيق النهج المتكامل عليها؛

(ب) ان يقدم تقريراً للدورة السادسة للجنة الفنية حول تنفيذ هذه التوصيات.

الجلسة العامة الثالثة

٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧

١٥٨ (د-١٤) عقد الدورات الوزارية مرة كل سنتين

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

ان تستذكر قرارها ١٥٣ (د-١٣) المؤرخ في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٦، الفقرة العاملة (١) عن إعداد دراسة حول امكانية تعديل الفقرة (٢) من المادة (١) من النظام الداخلي للجنة بحيث تعقد الدورة

(٥) E/ESCWA/MTP/86/3

(٦) E/ESCWA/C.1/14/9/Rev.1 و Corr.1-2

الوزارية مرة كل سنتين على ان تشمل هذه الدراسة بيان ما يترتب على هذا التعديل من نتائج بالنسبة لنشاطات اللجنة،

وان تشير الى الاتفاق الذي تم بين أعضاء اللجنة على ضوء هذا القرار على عقد الدورة الرابعة عشرة في عام ١٩٨٧ الجاري لبدأ بعد ذلك نظام عقد الدورات مرة كل سنتين،

وان تدرك أهمية التدابير الجديدة التي تنتهجها الامم المتحدة لرفع كفاءة الاداء الاداري والمالي للمنظمة والاقتصاد في الموارد المالية والحد من الانفاق بسبب الازمة المالية الراهنة،

وحرصا منها على التزام العمل ضمن هذا الاطار من أجل تعزيز دورها الايجابي البناء الذي تطمح الوصول اليه في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة غربي آسيا،

واقتناعا منها بان عقد الدورات الوزارية مرة كل سنتين سيأتي متوافقا مع الفترة الزمنية التي يغطيها برنامج العمل والاولويات للجنة مما سيهيء الفرص الأفضل أمام الامانة التنفيذية والاعضاء لمناقشة حصيلة برنامج عمل متكامل،

١- تقرر تعديل الفقرة (٢) من المادة (١) من النظام الداخلي للجنة بحيث تُقرأ «دورة في العادة كل سنتين في شهر نيسان/ابريل - يتقرر موعدها باتفاق مسبق بين أعضاء اللجنة»؛

٢- تطلب الى الامين العام التنفيذي:

(٢) إعداد تقرير مفصل عن نشاطات وخطط وبرامج اللجنة بما في ذلك نشاطات هيئاتها الفرعية يرفعه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام الذي لا تعقد فيه دورة ليكون المجلس على اطلاع دائم على نشاطاتها؛

(ب) اطلاع رئيس الدورة الوزارية وأعضاء اللجنة على هذا التقرير قبل رفعه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاقتراح ما قد يرون من تعديل أو اضافة حسب الحاجة.

الجلسة العامة الثالثة

٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧

١٥٩ (د-١٤) النصاب القانوني للجنة وهيئاتها الفرعية

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

ان تشير الى المادة ٣٦ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي تنص على أن «يتكون النصاب القانوني من أغلبية أعضاء اللجنة»؛

وإذ تشير أيضا إلى المادة ١٩ من النظام الداخلي للجنة التي تنص على أن «تسري أحكام هذا النظام على الهيئات الفرعية بقدر ما يكون ذلك مناسبا ما لم تقرر اللجنة غير ذلك»

ورغبة منها في ضمان عقد اجتماعات اللجنة وهيئاتها الفرعية في أوقاتها المقررة بسهولة وكفاءة أسوة بما جرى عليه العرف في اللجان الإقليمية الأخرى وفي الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة،

تقرر تعديل النظام الداخلي للجنة بحيث يكون نص المادة ٣٦ كما يلي: «للرئيس حق افتتاح الجلسات في اجتماعات اللجنة أو هيئاتها الفرعية والبدء بالمناقشة عند حضور ثلث الأعضاء على الأقل على أن اتخاذ القرارات يقتضي حضور أغلبية أعضاء اللجنة».

الجلسة العامة الثالثة

٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧

١٦٠ (د-١٤) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تستذكر جميع القرارات الصادرة عن اللجنة في دوراتها السابقة المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني،

وإذ تشعر بقلق عميق إزاء التدهور المستمر والخطر للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني نتيجة استمرار الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية والممارسات العنصرية،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار ما تتعرض له المخيمات الفلسطينية في لبنان من حصار وتدمير وتجويع وتهجير للسكان،

تطلب إلى الأمين العام التنفيذ الاستمرار بالعمل بمضمون تلك القرارات مع إيلاء عناية خاصة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمخيمات الفلسطينية في لبنان والعمل على دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها على ضوء ما تتعرض له وسبل إيجاد الحلول الملائمة لها.

الجلسة العامة الثالثة

٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧

١٦١ (د-١٤) الموارد البشرية والمالية والشواغر في الأمانة التنفيذية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إن تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، وإلى قرارى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨١/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٨٤ و ٥٩/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٨٦، وإلى قرارات اللجنة ١٢٦(د-١١) المؤرخ في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٤، و ١٤٠(د-١٣) المؤرخ في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥، و ١٤٤(د-١٣) المؤرخ في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٦، التي تتناول جميعها قضايا الموظفين والمسائل الادارية في الاسكوا، وهو موضوع ينطوي على أهمية كبيرة للجنة،

وإن تسترعى الانتباه إلى أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا منظمة حديثة العهد لم يمض على انشائها أكثر من ثلاث عشرة سنة، وأنه نتيجة لانتقال مقرها عدة مرات وللنمو الصفري المفروض على ميزانيات الأمم المتحدة وللأزمة المالية التي تفاقمت في عام ١٩٨٦ ولا تزال مستمرة في عام ١٩٨٧، لم تتح للجنة الفرصة للوصول إلى القدرة الفنية اللازمة لكي يكون لها أثر رئيسي على التنمية في المنطقة،

١- تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يرجو من الجمعية العامة أن تعترف بالوضع الخاص للإسكوا وأن توصي الأمانة العامة بأن تمنح الإسكوا تخفيفاً من القيود الحالية بما يمكنها من الحصول على الموارد البشرية والمالية اللازمة لتمكينها من أداء المهام المكلفة بها على الوجه الأكمل؛

٢- ترجو من الأمين العام التنفيذي أن يقوم بمتابعة هذه التوصيات وأن يفتح الأمانة العامة بمقترحات محددة مدعومة بالمبررات بشأن الحاجة إلى الحد من انطباق القيود المفروضة على ملء الشواغر وتخفيض الوظائف الثابتة فيما يتعلق باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حتى تصل هذه اللجنة إلى الحد الأدنى من قدرتها الفنية من حيث الموارد البشرية.

الجلسة العامة الثالثة

٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧

١٦٢ (د-١٤) دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الأجهزة الحكومية الدولية للأمم المتحدة

العاملة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إن تشير إلى قرارى الجمعية العامة ١٩٧/٣٣ المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٣٠٣/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، وإلى قرارات اللجنة ٦٩(د-٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٩

و٨٠(د-٧) المؤرخ في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠ و١٠٥(د-٨) المؤرخ في ٦ ايار/مايو ١٩٨١ والتي تتعلق كلها بإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة وبتحديد وتعزيز مهام اللجان الإقليمية في إطار إضفاء طابع اللامركزية على أداء البرامج الاجتماعية والاقتصادية في المنظمة،

وإن تلاحظ التوصيات ٢ و٨ و٢٧ من تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة المؤرخ في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦، وقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ والمتعلق بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى، ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٢/١٩٨٧ المؤرخ في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٧، والتي تدعو جميعها إلى تشكيل لجنة خاصة لتقوم بإجراء دراسة متعمقة للهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة ووظائفها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

وقد نظرت في الموضوع وأبدت الملاحظات المرفقة عليه،

ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى اعتماده للدراسة المتعمقة أن يأخذ ملاحظات اللجنة في الاعتبار.

الجلسة العامة الثالثة

٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧

مرفق القرار

دراسة متعمقة للهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة ووظائفها في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس الوزاري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يدعم الجهود المبذولة في عملية اصلاح منظومة الأمم المتحدة وترشيد أجهزتها بهدف زيادة فعاليتها في خدمة الدول الاعضاء. وبناء على طلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبغرض تضافر الجهود مع هذا المسعى، فقد تطرق المجلس الوزاري في دورته الرابعة عشرة المنعقدة من ٤-٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧، الى الموضوعات الثلاثة التالية وأبدى آراءه فيها كما هو محدد أدناه:

(٢) بموجب المقرر ١١٢/١٩٨٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي طلب المجلس من جميع أجهزته الفرعية «أن تقدم الى اللجنة الخاصة، في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوما من اختتام دوراتها القادمة، آراءها

ومقترحاتها بشأن تحقيق الاهداف المتوخاه في التوصية ٨ لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى فيما يتعلق بعملها وعمل آليتها الفرعية^(٧).

(ب) بموجب المقرر ذاته، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي: «أن يرجو من اللجنة الخاصة ان تنظر، في سياق الدراسة المتعمقة، في الاحكام ذات الصلة من التوصية لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة»^(٧).

(ج) الموضوع الثالث يتناول خبرة اللجان الاقليمية منذ عام ١٩٧٧ فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٧٩/٣٢ بشأن اللامركزية لما له من علاقة وثيقة في العملية الجارية لاصلاح منظومة الأمم المتحدة.

(٢) التوصية ٨- الاجهزة الحكومية الدولية

بخصوص تبسيط الهيكل الحكومي الدولي لالاسكوا وترشيده، فإن المجلس الوزاري لا يرى داعياً للتغيير في الهيكل الحالي. فالجهاز الحكومي الدولي لالاسكوا يتمثل فقط في الاجتماع الوزاري السنوي واجتماع اللجنة الفنية. وهذا الهيكل يلبي احتياجات الاسكوا الحالية، ويوفر هذان الجهازان التوجيه اللازم لعمل الامانة التنفيذية، التي يتفق دورها وهيكلها بصورة مباشرة مع برنامج العمل والاولويات الذي تحدده الدول الاعضاء.

وفيما يتعلق بقنوات انتقال التوصيات الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والى الجمعية العامة ولجانها، فإن المجلس يرى بأنها تعمل بصورة مرضية، على الأقل فيما يختص بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولكن كثيراً ما يؤدي عرض قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على لجان الجمعية العامة الى استبعاد عناصر أساسية من التوصيات التي تصدرها الجمعية العامة، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الداخلة في نطاق أعمال اللجنة الخامسة. إن مجلس الاسكوا يقترح تدعيم سلطة اللجان الإقليمية في اتخاذ القرارات على الصعيد الحكومي الدولي وفي زيادة مشاركتها، وبانتظام، في البرامج الرئيسية وعمليات تخطيط الميزانية للأمم المتحدة.

(ب) التوصية ٢- تواتر ومدد انعقاد اجتماعات الأجهزة الحكومية الدولية

لقد عالجت الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوزاري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هذا الموضوع وقررت عقد اجتماعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ولجنتها الفنية كل سنتين بدلا من كل سنة.

(٧) انظر تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والاربعون، الملحق رقم ٤٩ (A/41/49).

(ج) قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي

وموضوع اللامركزية

من الواضح ان تغييرات كبيرة قد حدثت في الظروف الاقتصادية والاجتماعية في كل من الاقاليم التي تخدمها اللجان الاقليمية في السنوات العشر الاخيرة، وإن المجلس يرى أن هناك دلائل قوية على استمرار صحة وفعالية التدابير الخاصة باللامركزية والمتضمنة في القرار ١٩٧/٣٢. وفي منطقتنا فإن برامج الاسكوا في تطور مستمر استجابة لاحتياجات الدول الاعضاء والظروف المتغيرة في المنطقة. ومن شأن طابع برنامج عمل الاسكوا الذي يجمع بصورة متزايدة بين التخصصات والقطاعات كما يتمثل في مشروع الخطة متوسطة الاجل للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ ان يمكن اللجنة من ان تقوم بدور أوثق وأكثر تكاملا في التنمية الاقتصادية والتعاون في المنطقة. وتعمل الاسكوا كمثيلاتها من اللجان الاقليمية في تعاون يومي وثيق مع بلدان المنطقة. وقد أضفت عليها هذه الصلة الوثيقة على مر السنين معرفة فريدة ببلدانها، ومشاكلها، وأولوياتها. وأصبح للجنة رصيد من المعلومات والخبرات التي تمكنها من توفير المعونة السريعة والمناسبة لبلدان المنطقة.

في ضوء ماسبق فإن المجلس يؤكد على المبادئ التي يتضمنها القرار فيما يتعلق بالامكانيات المتزايدة لعمل منظومة الامم المتحدة على الصعيد الاقليمي.

كذلك يرى مجلس الاسكوا ان هناك ايضا ما يبرر دعم كل ما يجب أن يصاحب اية لامركزية ناجحة، أي التفويض المناسب للسلطات من المقر الى المراكز الاقليمية، مع ما يلزم من ضوابط، بما يمكنها من ادارة وتنظيم عملياتها وانشطتها الداعمة باكبر قدر من الكفاءة.

وقد اكدت الازمة المالية ان نسبة عالية لايمكن قبولها من موارد المنظمة ظلت، لسنوات عديدة، تنفق على ادارة خدمات الدعم. وتبين الخبرة في اللجنة ان ذلك يرجع جزئيا الى ان اللامركزية لم تسفر عن خلق نظم بيروقراطية رئيسية في المكاتب الجديدة بما يلزمها من تخفيض في الكوادر الادارية المركزية، بل اسفرت، بدلا من ذلك عن خلق نظم بيروقراطية موازية تتمثل وظيفتها الاساسية في ضبط وموازنة بعضها البعض.

ويرى المجلس ان هذه الحالة ليست ناتجة عن افراط في تفويض السلطات، بل على العكس، فهي ناتجة عن عدم كفاية او عدم اكمال في تفويض هذه السلطات وعدم وضع الضوابط والاجراءات التي تكفل ممارستها بحكمة. لذلك فإننا نعتقد ايضا انه ما لم تبدأ الامم المتحدة في هذا العصر الذي يتميز باتساع نطاق الاتصالات، في العمل كمؤسسة عالمية بالفعل وتستفيد من التكنولوجيات التي تتيح للمنظمات التي تعمل على نطاق العالم اداء وظائفها بكفاءة، فإنها لن تتمكن من تبسيط جهازها الاداري وتخفيض تكلفه عملياتها تخفيضا كبيرا دون ان تفقد السيطرة عليها.

المرفق الأول

تقرير اللجنة الفنية عن أعمال دورتها الخامسة الى الدورة الرابعة عشرة لالاسكوا

(خلاصة)

مقدمة

عقدت الدورة الخامسة للجنة الفنية في الفترة من ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧ الى ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٧ بمقر الاسكوا ببغداد وبعد الكلمة الافتتاحية للأمين العام التنفيذي تم انتخاب أعضاء المكتب على النحو التالي. (انظر الفصل الثاني من الجزء الثاني من التقرير: تنظيم أعمال الدورة):

رئيسا للدورة

رئيس وفد العراق

نائبا للرئيس

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية

مقررا

رئيس وفد مصر

وتم اعتماد هذا التقرير في الجلسة الختامية يوم ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٧.

الخلاصة

١- نظرت اللجنة في بنود جدول الأعمال المعروضة عليها في الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/1 وخرجت بالنتائج التالية:

البند ٦(أ) تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة: التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل

Add.1 و Corr.1 و (Part II) و Add.1 و Corr.1 و E/ESCWA/C.1/14/4(Part I))

و Add.1 و Corr.1 و E/ESCWA/C.1/14/4/Add.1 و Add.2-3 و Corr.1 و Add.3/Corr.1

٢- أحاطت اللجنة علماً بالتقدم المحرز خلال عام ١٩٨٦ في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٨٧-١٩٨٦، وأبدت ارتياحها لمعدل الأداء الذي تم تحقيقه رغم ارتفاع نسبة الشواغر. ووافقت على التعديلات التي اقترح الأمين العام التنفيذي إدخالها على برنامج العمل. وأعربت عن تقديرها للجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية في هذا الشأن، وأوصت بزيادة التعاون بين اللجنة والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية لتفادي الازدواجية.

البند ٦(ب) متابعة قرارات اللجنة (E/ESCWA/C.1/14/5/Rev.1)

٣- أحاطت اللجنة علماً بما قامت به الأمانة التنفيذية من إجراءات لمتابعة قرارات اللجنة وأوصت بما يلي:

القرار ١٤٤(د-١٣) بشأن ملء الشواغر في الأمانة التنفيذية (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.4)

٤- إعادة تأكيد قرار الاسكوا ١٤٤ (د-١٣) المؤيد بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٨٦ وتأييد الاجراءات التي تتخذها الاسكوا بالنسبة لملء الشواغر، والاستمرار في التأكيد على ضرورة استثناء الاسكوا من تجميد التعيينات، اذ لا يمكن معاملة الاسكوا كسائر المكاتب والادارات حيث ان الاسكوا لم تصل بعد الى الحجم الكامل الذي يتعين ان تصل اليه كي تنفذ برامجها بفعالية وكي يكون لها تأثير بالنسبة لتنمية المنطقة.

القرار ١٤٥ (د-١٣) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني

تحت الاحتلال (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.5/Rev.1)

٥- الاستمرار في العمل بروح هذا القرار، وتزويد الأعضاء والجهات المهتمة بما يصدر في هذا الشأن من دراسات ونشرات.

القرار ١٤٦ (د-١٣) بشأن الدراسة العامة للموضوع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية
للشعب الفلسطيني (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.6)

٦- نشر الأجزاء التفصيلية التي سبق إقرارها من الدراسة العامة في سلسلتين اقتصادية واجتماعية خلال عام ١٩٨٧.

القرار ١٤٨ (د-١٣) حول التشاور الاقليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية
(E/ESCWA/C.1/14/5/Add.8)

٧- اعتماد الشق الأول من الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/5/Add.8، وهو الشق الذي يمثل اطارا عاما لسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية، واعادة النظر في الدراسة وملخصها الوارد في مرفق الوثيقة أعلاه، وتكليف الامانة التنفيذية بتنقيح الدراسة بعد استطلاع رأى الدول الاعضاء بحيث تأخذ في الاعتبار مصالح البلدان المستقبلية والمرسلة للعمالة في صورة موضوعية وعلمية ومتوازنة.

القرار ١٥٢ (د-١٣) بشأن طلب الانتقال من مقر اللجنة الحالي
(E/ESCWA/C.1/14/5/Add.11/Rev.1)

٨- أحاطت اللجنة علما بالمفاوضات الجارية بين الامانة التنفيذية والحكومة المضيفة، وأعربت عن أملها بأن تتوج هذه المفاوضات بتسهيل مهمة انتقال الامانة التنفيذية الى المقر الجديد دون أن تتحمل الامم المتحدة أية نفقات تنجم عن هذا الانتقال ودون أن تتعرض أعمال الامانة التنفيذية للتعطيل، وسوف يجري التشاور بين الحكومة المضيفة والامانة التنفيذية بشأن انتقال المدرسة الدولية الى مقر مناسب جديد . مع توجيه الشكر والإعراب عن التقدير للحكومة العراقية على ما قدمته وتقدمه من تسهيلات للجنة

القرار ١٥٣ (د-١٣) بشأن تعديل النظام الداخلي المؤقت للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
(E/ESCWA/C.1/14/5/Add.12/Rev.1)

٩- الموافقة على تعديل الفقرة (f) من المادة (١) من النظام الداخلي المؤقت للجنة بحيث تعقد اللجنة دورتها في العادة كل سنتين بدلا من كل سنة في شهر نيسان/ابريل على أن يتقرر موعدها باتفاق مسبق بين أعضاء اللجنة.

البند ٧: إجراءات متابعة المؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للامم المتحدة
على الصعيد الاقليمي (E/ESCWA/C.1/14/6 و Add.1)

١٠- وافقت اللجنة على جميع التوصيات التي أصدرتها الاجتماعات الحكومية التي نظمتها الاسكوا على الصعيد الاقليمي وهي:

(أ) الاجتماع الحكومي الفني المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

(ب) الاجتماع الثاني لرؤساء الأجهزة الإحصائية المركزية لأعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

(ج) الاجتماع الفني الحكومي المشترك بشأن الأمن الغذائي.

وأتخذت بشأنها التوصيات التالية:

(أ) عقد اجتماع للخبراء بشأن شبكة المعلومات المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وقد أعلن ممثل العراق استعداد بلاده لاستضافة الشبكة المذكورة.

(ب) الموافقة على مشروع القرار المقترح بشأن تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسح الأسر؛

(ج) دعوة الاسكوا لمتابعة السعي لتأمين التمويل اللازم لإعداد كتيب منهجي عن احصاءات الهجرة الخارجية في المنطقة؛

(د) زيادة التنسيق مع جميع المنظمات العربية والدولية بشأن السلع الغذائية الملوثة إشعاعيا أو بغير ذلك لتلافي وصولها للمستهلك في دول المنطقة.

البند ٨: التعاون فيما بين البلدان النامية والمنظمات الاقليمية (E/ESCWA/C.1/14/7)

١١- أحاطت اللجنة علما بالجهود والأنشطة التي قامت بها الأمانة التنفيذية لتدعيم التعاون فيما بين البلدان النامية والمنظمات الاقليمية والدولية، وأعربت عن تقديرها البالغ للجهود التي بذلتها الاسكوا في هذا المجال، وأوصت بتعزيز التعاون مع المنظمات الاقليمية والعمل على استمراره.

البند ٩: مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ (E/ESCWA/C.1/14/8 و Corr.1-2)

١٢- ناقشت اللجنة الوثيقة المقدمة بشأن مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩، وأبدى عدد من الأعضاء ملاحظات ومقترحات تفصيلية بشأن بنود برنامج العمل. وقد أعرب الأمين العام التنفيذي عن تقديره لملاحظات الأعضاء ومقترحاتهم، وأشار الى ان الأمانة التنفيذية ستحاول تطبيقها في حدود الموارد المتاحة لها. وقد أئنت اللجنة على الجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية لإعداد مشروع برنامج العمل والأولويات، وأقرت المشروع مع مراعاة الملاحظات التي أبداهها الأعضاء.

١٣- وقد لاحظت اللجنة مع التقدير الدعم المؤسسي الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبرنامج البيئة باللجنة خلال الفترة الماضية وأخذت علماً باتجاه برنامج الأمم المتحدة للبيئة لالغاء الدعم المؤسسي لبرنامج البيئة باللجنة والذي يمثل جميع الموارد المتاحة لوحدة تنسيق البيئة في الوقت الذي تمر به منظومة الأمم المتحدة بضائقة مالية لن تمكنها من توفير الدعم المؤسسي خلال الفترة القادمة، وأوصت الأمين العام التنفيذي بأن يسعى لتأكيد استمرار الدعم المؤسسي المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبرنامج البيئة في اللجنة خلال فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩.

البند ١٠: مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ (E/ESCWA/C.1/14/9/Rev.1) و (Corr.1-2)

١٤- اطلعت اللجنة على مشروع الاطار العام والاولويات للخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ وأبدى أعضاء الوفود ملاحظات أولية عليها كما هو وارد في الجزء الثاني من هذا التقرير، ونوهوا بالجهود المبذولة في إعدادها وطالبوا بجعلها منسجمة مع الوضع الاقتصادي للمنطقة وقدرتها على التطور، مع مراعاة ما يلي:

(أ) أن تتناول المقدمة تحليلاً موجزاً للإنجازات المحققة والامكانيات الكامنة والجهود المبذولة من قبل الدول الاعضاء لاستثمارها، مع الإقرار بأن الواقع لم يصل الى مستوى الطموح حيث لا يزال للنقط الدور الاساسي في عملية التنمية في معظم دول المنطقة؛

(ب) أن تأخذ الخطة في الاعتبار تعزيز التكامل بينها وبين الخطط والبرامج القطرية من جانب وجعلها منسجمة مع تصورات التكامل الاقتصادي لدول المنطقة من جانب آخر؛

(ج) أن تؤكد على أهمية الظروف الاستثنائية التي تعيشها دول المنطقة وتأثيرها على العمل الاقتصادي وبرامج التنمية، وخاصة منها استمرار العدوان الاسرائيلي واحتلال الاراضي العربية وما يحدث في لبنان وكذلك أثر استمرار الحرب الايرانية العراقية.

١٥- وقررت اللجنة قبول الخطة من حيث المبدأ مع تقديمها للدول الاعضاء لإبداء ملاحظاتها عليها وعلى كيفية تكاملها مع الخطط القطرية، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخه.

١٦- واعتمدت اللجنة مشروع قرار بشأن الخطة متوسطة الأجل ١٩٩٠-١٩٩٥.

البند ١١: مناقشة بنود جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الوزارى للدورة الرابعة عشرة للاسكوا

١٧- اعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة E/ESCWA/14/L.1 باعتباره جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الوزارى للدورة الرابعة عشرة للاسكوا.

البند ١٢: ما يستجد من أعمال

(٢) النصاب القانوني للجنة وهيئاتها الفرعية

١٨- اعتمدت اللجنة مقترح الأمانة التنفيذية الوارد في الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/10/Rev.1 الذى يقضى ببدء المناقشات في الاجتماعات الحكومية بحضور عدد أقل من النصاب المقرر على أن يكون إكمال النصاب لازماً لاتخاذ أى قرار.

(ب) دراسة متعمقة للهيكل الحكومى الدولى ووظائفه فى القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى الامم المتحدة

١٩- أحاطت اللجنة علماً بما ورد فى وثيقة الأمانة التنفيذية E/ESCWA/C.1/14/11.

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق المقدمة الى اللجنة في دورتها الرابعة عشرة

<u>العنوان</u>	<u>البند</u>	<u>الرمز</u>
- جدول الاعمال	٣	E/ESCWA/14/1/Rev.1 ✓
- جدول الاعمال المؤقت المشروع	٣	E/ESCWA/14/L.1/Add.1
- تنظيم الاعمال <u>مذكرة من الأمين العام التنفيذي</u>	٤	E/ESCWA/14/2/Rev.1
- دعوة الدول الاعضاء في الامم المتحدة أو الوكالات المتخصصة التي ليست أعضاء في اللجنة للاشتراك بصفة استشارية في الدورة الرابعة عشرة للجنة <u>مذكرة من الأمين العام التنفيذي</u>	٥	E/ESCWA/14/3/Rev.1 ✓
- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة	٦	E/ESCWA/14/4
- تقرير اللجنة الفنية عن أعمال دورتها الخامسة	٧	E/ESCWA/14/5/Rev.1 ✓ E/ESCWA/C.1/14/12/Rev.1
- مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٥-١٩٩٠ <u>مذكرة من الأمين العام التنفيذي</u>	(ف) ٧	E/ESCWA/14/6/Rev.2 ✓ E/ESCWA/C.1/14/9/Rev.1 ✗
- قضايا الرعاية الاجتماعية الانمائية	٧ (ب)	
- (١) التشاور الاقليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية <u>مذكرة من الأمين العام التنفيذي</u>		E/ESCWA/14/7 ✓
- (٢) عقد الامم المتحدة للمعوقين <u>مذكرة من الأمين العام التنفيذي</u>		E/ESCWA/14/8 and Corr.1 ✓
- الوضع المالي للجنة الميزانية البرنامجية العادية للجنة <u>مذكرة من الأمين العام التنفيذي</u>	٨	E/ESCWA/14/9 ✓
- الموارد الداعمة لبرامج اللجنة من خارج الميزانية <u>مذكرة من الأمين العام التنفيذي</u>	٨	E/ESCWA/14/9/Add.1 ✓ and Corr.1
- حساب المساهمات المالية للنشاطات الاقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا <u>مذكرة من الأمين العام التنفيذي</u>	٨	E/ESCWA/14/9/Add.2 ✓

-٣٢-

<u>العنوان</u>	<u>البند</u>	<u>الرمز</u>
- قضايا أو مشكلات معينة تواجهها بلدان المنطقة (قرار اللجنة ١١٩ (د-١٠))	٩	E/ESCWA/14/10
أثر عودة العمالة المهاجرة دراسة استطلاعية بالنسبة الى بعض الدول المصدرة للعمالة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا <u>مذكرة من الأمين العام التنفيذي</u>	١٠	E/ESCWA/14/11 ✓
- دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الأجهزة الحكومية الدولية للامم المتحدة في القطاعات الاقتصادي والاجتماعي <u>مذكرة من الأمين العام التنفيذي</u>	-	E/ESCWA/14/INF.1 and Corr.1 ✓
- معلومات للمشاركين	-	E/ESCWA/14/INF.2/Rev.1 ✓
- قائمة بالوثائق	-	E/ESCWA/14/INF.3/Rev.2
- قائمة بالمشاركين	-	

مترجم كريب لعدد ١٢
مترجم = الاكبر اقسى عن مترجم - الاكبر

١٤/٤-١
٤-٧

المرفق الثالث

قائمة بالمنشورات والوثائق الأساسية الصادرة عن اللجنة منذ دورتها الثالثة عشرة

<u>العنوان</u>	<u>الرمز</u>
التقرير الختامي للاجتماع الفني الحكومي المشترك بشأن الأمن الغذائي (٢-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦)	E/ESCWA/AGR/86/IG.1/3
التحليل الاقتصادي للمشاريع الزراعية (دراسة حالة مشروع ٣٠ تموز/يوليو كمثال تطبيقي)	E/ESCWA/AGR/86/3
مراجعة وتقييم لوضع الزراعة والغذاء في العالم العربي للفترة ١٩٧٥-١٩٨٥	E/ESCWA/AGR/87/1
العوامل الحاكمة للزراعة العربية ودور التعاون العربي	E/ESCWA/AGR/87/2
مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة، ١٩٨٦	E/ESCWA/DPD/87/3
اثر عودة العمالة المهاجرة، دراسة استطلاعية بالنسبة الى بعض الدول المصدرة للعمالة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	E/ESCWA/DPD/86/14
مشاكل النفايات الصلبة في غربي آسيا	E/ESCWA/ECU/87/3
حالة المستوطنات البشرية في الكويت «ملاحق قطرية»	E/ESCWA/HS/86/1
حالة المستوطنات البشرية في جمهورية مصر العربية (ملاحق قطرية)	E/ESCWA/HS/86/2
حالة المستوطنات البشرية في سلطنة عمان (ملاحق قطرية)	E/ESCWA/HS/86/3
حالة المستوطنات البشرية في الجمهورية العربية السورية (ملاحق قطرية)	E/ESCWA/HS/86/4
التقرير النهائي لندوة استخدامات تكنولوجيايات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ذات القدرات الصغيرة في المناطق النائية والريفية في منطقة الاسكوا	E/ESCWA/NR/86/WG.1/18
برامج الطاقة الجديدة والمتجددة في اللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧	E/ESCWA/NR/86/IG.1/2
الانشطة التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥	E/ESCWA/NR/86/IG.1/3

<u>الرمز</u>	<u>العنوان</u>
E/ESCWA/NR/86/10	ترشيد استهلاك الطاقة في قطاع الاسكان في منطقة الاسكوا
E/ESCWA/NR/86/11	الانشطة الحالية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في منطقة الاسكوا
E/ESCWA/SDP/86/2	اسقاطات السكان والقوى العاملة حسب العمر والنوع للجمهورية العربية السورية
E/ESCWA/SDP/86/4	مشاركة المرأة الريفية في التنمية، دراسة حالة بعض المشروعات الانتاجية في القرية المصرية
E/ESCWA/STAT/87/WG.1	اجتماع الخبراء حول مسح الاسر واستخداماتها في مجال الحسابات القومية ١٧-١٨ آذار/مارس ١٩٨٧
E/ESCWA/STAT/87/IG.1/9	التقرير النهائي والتوصيات للاجتماع الثاني لرؤساء الاجهزة الاحصائية المركزية لاعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربية آسيا ٢٥-٢٦ آذار/مارس ١٩٨٧
E/ESCWA/STAT/87/1	برنامج تعزيز القدرات الوطنية في مجال المسوح الاسريّة «مشروع مسح الاسر الاقليمي»
E/ESCWA/MTP/86/3	التقرير النهائي لاجتماع الشخصيات رفيعة المستوى حول الخطة متوسطة الاجل ١٩٩٠-١٩٩٥ ٢٩-٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧
-----	الزراعة والتنمية في غربي آسيا، العدد ٩، كانون الثاني/ديسمبر ١٩٨٦
-----	نشرة التجارة الخارجية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد الرابع، ١٩٨٦
-----	المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٩٧٥-١٩٨٤، العدد التاسع، ١٩٨٦
-----	النشرة السكانية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد ٢٨، حزيران/يونيو ١٩٨٦
-----	احصاءات الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي المتاح لقطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد السابع، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦.